





جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية،

العلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني عشر العدد 02 ديسمبر 2021

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 1.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 1.5 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسؤولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثاني عشر العدد 2 ديسمبر 2021

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني احمد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

أ. د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أيوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محي الدين محمود عمر د. بن رايح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ. د. شريط عابد، أ. د. روشو خالد، أ. د. سعائدية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ. د. غربي بكاي، أ. د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ. د. مرسل مسعودة، أ. د. بن علي خلف الله، أ. د. رزايقية محمود، أ. د. دردار البشير، أ. د. فايد محمد
بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بو بكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد شرشاش،
من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د. بوطالبي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي
بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن
لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ. د. مرسي
مشري، أ. د. لعروسي أحمد، د. قززان مصطفى، أ. د. محمودي قادة،
د. عيسى إسماعيل، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فثاك علي، أ. د. بوسماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson

فهرس الموضوعات

- أ. د. عيساني امحمد : ص /ذ
- كلمة العدد.
- د. نوبوة مريم: ص 01
- جهود مكى بن أبى طالب القيسي في الصوتيات الفيزيولوجية.
- د. فواتح إبراهيم عبد الرحيم: ص 09
قراءات ضبطية لبعض القواعد الإملائية والدلالية في اللغة العربية.
- أقضي نوال: ص 25
- جماليات الصورة الحلم في شعر عز الدين ميهوبي.
- ط. الباحث : بوسنة الطيب / أ. د. قاسم قادة بن الطيب ص 36
- من جماليات الأسلوبية في متون الأربعين النووية.
- دلال عودة: ص 45
التدريس بالعصف الذهني ودوره في تنمية المهارات الفكرية.
- ختال بختة/ عمارة كحلي: ص 54
الدلالة الرمزية لجائحة كورونا من خلال الكاريكاتير والخرافتي (الجزائر وفلسطين أنموذجا).
- مزاري بودربالة/ د. يونسى محمد: ص 68
اللغة وأشكال التواصل - لغة منصات التواصل الاجتماعي نموذجاً -
- صافي زهرة: ص 80
التفكير النقوي الناقد في الخطاب اللساني العربي - قراءة في فكر حسن خميس الملمخ -
- سلى فطيمة/ د. نور الدين علوى: ص 91
الأنساق المضمره في الأمثال الشعبية الجزائرية
- د. بوزيدى محمد: ص 109
جمالية التلقى؛ المفاهيم النظرية والإجراءات النقدية
- مهديه صياد: ص 117
تجليات العجائبي في مؤلفي ابن الجوزي "ملتقط الحكايات وعجب الخطب"
- د. بلمصايح خالد: ص 130
مصطلح الظاهرة القرآنية في الفكر الحدائبي.
- د. عطار خالد: ص 140
المصطلح النقوي في كتاب: النحو الوائى للدكتور عباس حسن.
- دريسى عائشة/ فارسي عبد الرحمن: ص 149
الاقتيباس القرآني في الرسائل الموحّدية
- د. فتوح محمود/ د. قردان الميلود: ص 159
علاقة البلاغة العربية بالنقد الأدبي في الفكر العربي.
- بن حنيفية فاطيمة: ص 170
النقد النفسى بين النظرية والتطبيق في النقد العربي
- قرقور أحلام: ص 182
سياسة التعدّد اللغوي ودورها في تعزيز المواطنة اللغوية.
- بوقرية نور الهدى / أ. د. جيلالي بن فريحة: ص 192
ملاحح من تعليمية أصوات اللغة العربية بين القلم والحديث
- جغام ليلى: ص 204
حضور المتلقى في نصوص كتاب "البيان والتبيين" للحاحظ
- حبيبي خديجة/ أ. د. شريط سنوسى: ص 212
إشكالية المنهج السوسيونصى / نقدي بين بيير زما وكلود دوشي؛ قراءة تحليلية نقدية في المنهج والمفاهيم والآليات.

228 ص	حاجي حنان / روائية الطاهر:..... المقامة وفاعلية التأويل عند الناقد عبد الفتاح كيليطو
236 ص	ميمون يوسف / د. طعام شامخة:..... سيكولوجية العصبية في الشعر العربي القديم قراءة تحليلية في نماذج شعرية مختارة
248 ص	د. خراب ليندة:..... ميثاق التناسق بين رواية نوار اللوز لواسيني الأعرج وسيرة بني هلال
258 ص	شحلاط موسى / د. بوركبة بختة:..... تظاهرات التجريب في الرواية النسائية الجزائرية "رواية عازب حي المرجان لريعة جلطي مثلاً"
273 ص	د. شوقي نذير / أ.د. / برادي أحمد:..... أثر مرض الموت على أصل أحكام الطلاق في الشريعة والقانون الجزائري
282 ص	عبد الكريم باسماعيل:..... امتلاك السلاح في العلاقات الدولية: جدلية الحرب والسلام
294 ص	جيري ياسين:..... الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد
310 ص	د. لميز امينة:..... مجلس المنافسة بين الاستقلالية والتبعية على ضوء الأمر 03/03 المعدل والمتمم
321 ص	Boumeddane Zaza

Le cadre juridique du mariage et du divorce en Droit turc The legal framework of marriage and divorce in Turkish law

328 ص	بن عمور عائشة:..... نطاق الجريمة الإلكترونية من حيث الأشخاص والموضوع
339 ص	وطواط محمد:..... الحماية الوقائية للأموال الغاية من الحرائق في التشريع الجزائري
368 ص	د. لرقط عزيزة:..... الاعتراض على الأمر الجزائري كضمانة في محاكمة عادية
378 ص	د. قروف جمال:..... التزامات الموظف العمومي بحماية المعلومات والوثائق المصنفة المتعلقة بالسلطات العمومية طبقاً للأمر 21-09.
292 ص	ط.د. / حجاج خديجة / د. زرقين عبد القادر:..... فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث الهوائي
403 ص	د. بلجدوي بسمة:..... النظام القانوني للدفتز العقاري في التشريع الجزائري
412 ص	Imen Misraoui

National Security: an eternal "ambiguous symbol

419 ص	قوق علي:..... تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع
429 ص	محمد فلاح عربي / بن داهاة عدة:..... الاستغلال الاستعماري لغابات بلوط الفلين بالجزائر ما بين (1830-1930) من خلال المصادر الفرنسية
444 ص	فلاك نور الدين:..... انعكاسات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس دونالد ترامب
464 ص	تسابت عبد الرحمان / مولاي علي هواري:..... التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص-قطاع الصحة، التعليم والنقل نموذجاً -
477 ص	ضبيان كريمة / محمودي أحمد:..... أثر الخداع التسويقي على اتجاهات المستهلك -دراسة حالة الوكالات السياحية الحج والعمرة-
477 ص	طوير امباركة:.....

- دور التشخيص الاستراتيجي في تطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية مؤسسة كوندور إلكترونيك
د.قوادي رشيد: ص 506
- دراسة ميدانية على المؤسسة العمومية للمباني الصناعية والنحاس "باتيسيك غرب" عين الدفلى -
ط.د. سلطاني عادل: ص 521
- أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019
ط.د. مغراوي ميلود/ د.يونس محمد: ص 534
- أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)
شداد ناصر: ص 550
- دور برامج التدريب في تطوير الكفاءات المحورية للمؤسسات - دراسة تحليلية -
وهاب سمير / حمدي معمر: ص 563
- تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA
د. لحمر حكيمة: ص 576
- العلامة التجارية وأثر ابعادها على المستهلك: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي أجهزة الحاسوب المحمول بولاية سكيكدة
بوسهوه نذير/ بن حوة أمينة: ص 592
- أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية
ط.د. مغربي السعيد/ أ.د. العيداني إلياس: ص 607
- أثر الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي
نجاح عائشة/ بوقادير ربيعة: ص 627
- دور تحسين أداء رجل البيع في تقوية الموقع التنافسي للمؤسسة الجزائرية للمنسوجات لولاية تيسمسيلت
Ramdane MEHIRI/ Arbia SABBABI: ص 646
- Managing University Large Classes: A descriptive study
ط.د. بن حامد كمال/ د.العقاب محمد: ص 663
- أثر الصدمات الهيكلية على العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات النقدية:الجزائر أمودجاً
ط.د. قاسي يسمينة/ د. بولصنام محمد: ص 678
- دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية
d. zaaf nacera: ص 692
- The contribution oftransformational leadership to achieving organizational excellence at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
medea
ط. د . سواعديه برايح/ د . بوزكري جيلالي: ص 711
- دور التوظيف الإلكتروني في استقطاب المواهب لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالجلفة
زيتوني هوارية / زكرياء مسعودي: ص 726
- أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على التشغيل في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1980-2017) -
ط/د: زيار محمد/ د. طالم صالح: ص 743
- أثر الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تعزيز ولاء الزبائن (دراسة عينة من زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر)
بن لوصيف حنان/ بولحية سليم: ص 760
- الاستثمار في المجال الرقمي خيار التحول لتسويق الخدمات البنكية في الوطن العربي
Rakhrour Youssef/ Benilles Billel: ص 775
- L'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie : Analyse par l'approche ARDL (1990-2020) The impact of financial
intermediation on economic growth in Algeria: Analysis by the ARDL approach (1990-2020)
د.بن عدة عبد القادر: ص 788
- التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية-دراسة تحليلية مقارنة-
د. قرقور محمد/ بوحاج سباع: ص 804
- تأثير استخدام برنامج تعليمي وفق التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة الإرسال البسيط في كرة الطائرة في ظل التدريس بالجيل الثاني لدى تلاميذ الطور المتوسط.
بونشادة ياسين: ص 820
- فعالية برنامج تدريبي لتحسين السباحة الحرة لدى سباحي فئة الناشئين من 09-12 سنة

- د.لخضاري عبد القادر: ص 831
برنامج تعليمي مقترح باستخدام بعض ألعاب الكيدس اتلتيك في تعلم تقنيات دفع الكرة لدى تلاميذ الطور المتوسط
- بن ديدة مصطفى/ ربيع صالح: ص 843
بناء مستويات معيارية من خلال بطارية اختبارات بدنية في رياضة الكرة الطائرة
- زموالي لحسن / مقران إسماعيل: ص 862
أثر الطريقة الفترية في تنمية صفة المداومة العامة وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى أصغر ألعاب القوى (14-15 سنة)
- ط.د بلوناس نور الدين / أ.د واضح أحمد الأمين: ص 875
دراسة مقارنة لمدى استخدام مدربي كرة اليد الجزائريين لتدريبات القوة والتدريب بالألعاب المضغرة في تطوير القدرة على تكرار السرعات (RSA).
- بومعزة محمد لمين: ص 894
دراسة أثر كل من أسلوبي التدريس التبادلي والتدريبي على بعض المهارات الأساسية في كرة اليد (التمرير،التنظيف والتصويب) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية
- Kharoubi Mohamed Fayçal**: ص 908
L'impact de l'entraînement par l'interval des sprints sur l'amélioration les facteurs de la santé Impact Sprint Interval Training on improving health factors
- مقدم أمال/ مصباح فوزية: ص 918
مدى مساهمة الرعاية الأسرية في الحد من مخاطر فيروس كورونا في المجتمع الجزائري
- لحسن براهيم: ص 932
صلات العرب القدماء في جنوب وشمال شبه الجزيرة العربية بالحضارات القديمة من ق 08 ق.م إلى ق 02 م
- مضوي زاهية: ص 944
دور المصاهرة السياسية في توطيد العلاقات بين بلاد المغرب القديم وبلدان الحوض المتوسطي قديما(ق 26 ق.م-ق 4م)
- Djaaraoui Elhadj /Khalki Smaïne**: ص 958
- The Colonial Ethnic Legacy of French "Divide and Rule" Policy in Post Independent Algeria**
- د. بوسنة فطيمة: ص 969
القدرة التنبؤية لأبعاد رأس المال النفسي الإيجابي بمستوى الضغط المهني لدى المرأة المتروجة العاملة في ظل جائحة كورونا
- رحموني مريم/ حديبي محمد: ص 982
أثر التكفل المعرفي السلوكي في تعديل الأوضاع الضاغطة لدى المسجون. دراسة حالة
- معاشو نصرالدين / أ.شريف رضا: ص 1000
البعد الابستمولوجي في قراءة التراث الإسلامي في فكر محمد أركون
- ط/د الباحث: نغاز عبد الحق: ص 1014
القيم الإنسانية في الفلسفة المعاصرة -برتراند راسل نموذجاً -
- بحوش فوزية / بن دودة مليكة: ص 1034
نحو مفهوم أرندتي للمواطنة
- عمارة الناصر: ص 1043
الكوجيتو الهرمينوطيقي لدى ريكور: تشييد الذات حتى الموت
- عمران سميرة/ داود خل: ص 1055
مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي: طرح كرونولوجي
- نجاري فضيلة/ دهوم عبد المجيد: ص 1064
النص القرآني والوحي في مشروع نصر حامد أبو زيد
- د. بوهاالي حفيفة: ص 1073
الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا -دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث-
- شعلال مختار/ د بن دريس أحمد: ص 1073
الخصوصية الرقمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بين الحماية والانتهاك

- د. سليمان فيسة نورة د. عبد اللاوي صبيحة: ص 1096
العوامل المؤدية لعمالة الأطفال في الجزائر وآثارها
- د.عدة بشير/ قشوط بن عودة: ص 1115
التربية الإعلامية الأسرية على الإعلام الحديث في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية
- حمدوش زهيرة: ص 1127
الشمسيات في العمارة بالجزائر خلال الفترة العثمانية
- حاج علي حكيمة/ حماس الحسين: ص 1140
الضغط النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى عينة من النساء العاملات في القطاع الصحي لولاية تيزي وزو وبومرداس.
- د/ برود رتيبة: ص 1158
الصعود السلمى الصينى والتوقع الاستراتيجى فى النظام العالمى
- فقيه تقي الدين / ربيعى محمد: ص 1173
المرونة النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو السلوك الصحى لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط بمؤسسة كمال زمولين المدية
- الوافى آسيا / بحشاشي رايح: ص 1187
أهمية الذكاء الاقتصادي لحماية المصارف الإسلامية
- برويي جهيدة/ دادون مسعود: ص 1200
الذكاء الاصطناعي في تعلم وتعليم اللغات الأجنبية؛ تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها على دوولينجو أنموذجا
- عبد الحميد فضيلة: ص 1217
أثر إجراءات التسويق الداخلي في تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين في بنك السلام الجزائري
- حاج سعيد يوسف / رايحي بو عبد الله: ص 1230
التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري
(دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)

*Impact of exchange rate fluctuations on the Algerian balance of payments
(Standard study during the period 1990 -2019)*

<p>د. يونسى محمد مخبر الجغرافية الاقتصادية والتبادل الدولي المركز الجامعي تيبازة- الجزائر- m.younsi@mesrs.dz</p>	<p>ط. د مغرابي ميلود مخبر الجغرافية الاقتصادية والتبادل الدولي المركز الجامعي تيبازة- الجزائر- moghrabi.miloud@cu-tipaza.dz</p>
---	---

المعلومات المقال	الملخص:
<p>تاريخ الإرسال: 2021/06/29 تاريخ القبول: 2021/07/27</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ سعر الصرف. ✓ ميزان المدفوعات. ✓ النموذج القياسي 	<p>يعتبر سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، ذلك لما يوفر من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات، كما تهدف الدراسة إلى قياس اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بألية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات، إضافة إلى التطرق للعلاقة الموجودة بينهما، اعتمادنا على نموذج الانحدار البسيط في دراسة هذه العلاقة وقد بينت الدراسة أن هناك وجود علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات إلا أنها ضعيفة، مما يفسر أن هناك متغيرات تابعة أخرى تؤثر في رصيد ميزان المدفوعات.</p>
Article info	Abstract :
<p>Received: 29/06/2021 Accepted: 27/07/2021</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Exchange rate. ✓ balance of payments. ✓ Standard model 	<p>The exchange rate is the regulatory instrument of contemporary international exchange, as it provides facilities during various exchanges by which a country's currency can be converted into another country's currency and currency exchange rates are determined. The study also aims to measure the impact of the exchange rate on the balance of payments by identifying various theoretical aspects of the exchange mechanism and the balance of payments components. In addition to addressing the relationship between them, we have relied on the simple regression model of the exchange rate study.</p>

1. مقدمة:

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيم الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

إن تقلبات الصرف غيرا مستحكما بما تتضمن قدر كبير من المخاطر على مجمل معاملات المصدرين والمستوردين في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي توجب على الدول وضع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية والعمل على وضع سياسة الرقابة على الصرف الوطني أحد أهم السياسات التي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

إن تناول العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد أمرا حتميا نظرا لأهمية هاذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصول بين الاقتصاديات المختلفة واحد أهم الوسائل المباشرة لتوجيه الدولة لمعاملتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي. تعتمد الجزائر على أسعار البترول في بناء سياستها الاقتصادية، الأمر الذي جعلها تشهد العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى إجراء إصلاحات اقتصادية نهوض بالاقتصاد الجزائري، إذ أنها عانت من النتائج السلبية للاختلالات الخارجية المتتالية، كما شهدت تطورات عديدة في سعر صرف عملتها.

- الإشكالية:

وعليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

- إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف؟

- هل هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين تغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

- الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها:

- سعر الصرف آلية هامة لموازنة ميزان المدفوعات .

- وجود علاقة طردية بين قيمة العملة المحلية ورصيد ميزان المدفوعات.

- سعر الصرف احد المتغيرات المؤثرة في اختلال رصيد ميزان المدفوعات من بين المتغيرات الأخرى.

- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات الجزائري وسعر الصرف، ومن ثمة التعرف على آلية تخفيض قيمة سعر الصرف كأحد أدوات السياسة النقدية (تخفيض قيمة العملة المحلية) التي تلجأ لها الجزائر في كل مرة لتصحيح الاختلال الخارجي بحيث تعتبر في الأساس أن استقرار سعر صرف العملة من أولوياتها من جهة وترجيح كفة ميزان مدفوعاتها في اتجاه القيم الموجبة من جهة أخرى. كما تبين الدراسة تأثير نتائج تطورات سعر الصرف وانعكاساته على ميزان المدفوعات كونه مؤشر رئيسي في اقتصاد كل دولة.

منهج الدراسة:

استنادا إلى الموضوع المدروس ومن أجل الوصول إلى تصور واضح لهذه الدراسة، اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي والتحليلي في الجزء النظري للورقة البحثية، اخترنا في الجزء التطبيقي الأسلوب القياسي من خلال دراسة حالة الجزائر وقياس مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات (خلال المدة المدروسة)، الذي يتوافق مع مثل هذه الدراسات لاستيعاب وتحليل الظاهرة قيد الدراسة.

2. المفهوم النظري لسعر الصرف، شروط تعديله وأثاره المترتبة جراء التعديل:

1.2. مفهوم سعر الصرف:

لقد تطرق العديد من الباحثين والمختصين إلى تعريف سعر الصرف بمختلف المفردات، لكن المعنى والمفهوم كان يصب في معنى واحد، ومن أهم التعاريف ما يلي:

- يعرف سعر الصرف على أنه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية (فليح حسن، 2004، صفحة 57).
- سعر الصرف عبارة عن سعر الوحدة من العملة الأجنبية بوحدات العملة المحلية (نعمة الله نجيب، 2013، صفحة 277).
- سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة العملة الأجنبية (محمود فوزي، 2004، صفحة 331).

كما يعتبر سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، فهو يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية. إذ أنه هو سعر السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية بعملة أجنبية والعكس، أي تحويل العملة الأجنبية بعملة محلية. كما يتم تسعير العملات بطريقتين هما:

- التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية والتي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، هذه الطريقة قليلة الاستعمال وأهم الدول التي تستعملها هي بريطانيا في مركز لندن المالي.

- التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، هذه الطريقة كثيرة الاستعمال حيث معظم دول العالم بما فيها الجزائر.

كما يلعب سعر الصرف دورا هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، حيث يعتبر المركز المحوري في السياسة النقدية ويستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات.

كما أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على سعر صرف العملة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي (لحلو موسى، 2010، صفحة 126):

- يؤثر التضخم في النشاط التجاري العالمي وبالتالي يؤثر في طلب وعرض تلك العملات؛
- التغيير في معدلات الفائدة من الناحية النسبية يؤثر على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تمتلك تأثيرا في طلب العملات وعرضها، فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف؛

• التدخلات الحكومية عن طريق البنك المركزي كتعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها؛

- تتأثر أسعار صرف العملات بعوامل أخرى كالعوامل السياسية (الاستقرار السياسي)؛
- توقعات سوق أسعار الصرف المستقبلية عامل مهم في التأثير، باعتبارها تتأثر بأي أخبار تشير إلى التأثيرات المستقبلية، كتوقع عن وجود موجة تضخم في أي دولة قد يدفع بتجار العملة إلى بيعها لتوقعهم انخفاض قيمته في المستقبل؛
- ناتج حسابات العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، مثلا إذا تحقق فائض في الميزان الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز حيث ينخفض سعر الصرف؛
- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع أسعار أو مردود أدوات الاستثمار في السوق التنفيذي، سيؤدي إلى زيادة الطلب على هذه العملات.

2.2. مفهوم تخفيض سعر الصرف (قيمة العملة):

يعتبر تخفيض قيمة العملة المحلية إحدى أدوات السياسة النقدية وأشدّها حساسية، فالاقتصاد المنتج هو اقتصاد قوي يفرض عملته في السوق من خلال رجحان ميزان مدفوعاته، وبالتالي تتوقف مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للبلدان، حيث أصبحت النجاعة الاقتصادية في أي بلد تُقاس بمؤشرات من بينها قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، نتيجة زيادة الطلب عليها، حيث يستخدم تخفيض سعر الصرف في أغراض كثيرة، أهمها إعادة التوازن في الاختلافات الحادثة في الميزان التجاري على وجه الخصوص، وفي ميزان المدفوعات بشكل عام، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره لانعكاسات متباعدة على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلد (بن طلحة و معوشي، 2018، صفحة 113).

تلجأ الدولة إلى عملية تخفيض قيمة العملة تقنيا، وتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو إجراء من أجل تخفيض قيمة صرف العملة، وتخفيض قوتها الشرائية في الخارج. إذ يجب أن تكون نسبة التخفيض ضئيلة وتتراوح هذه النسبة ما بين (10-20) %، حتى يمكن للدولة التحكم فيه وفي ما يترتب عنه من آثار جارية التخفيض في العملة الوطنية. فخفض قيمة العملة يتعلق بمواقف تقوم فيها الدولة بتثبيت سعر الصرف عملتها اتجاه عملة أخرى أو اتجاه الذهب في حين نجد أن انخفاض العملة هو تراجع غير مقصود من قبل السلطات في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (بولوز و بن الطاهر، 2015، صفحة 143).

كما يقصد بتخفيض سعر الصرف (قيمة العملة المحلية) كل تخفيض تقوم الدولة به عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية (حسن عوض الله، 2003، صفحة 203)

3.2. شروط تخفيض قيمة العملة:

أثبتت التجربة البشرية لاسيما في البلدان النامية والنظرية الاقتصادية على حد سواء، أن العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والحد من عجز الميزان التجاري وتخفيض الاقتصاد الوطني ليست علاقة آلية، وإنما علاقة مشروطة بعوامل ومحددات عديدة، حيث تستخدم سياسة التخفيض في نطاق واسع لتشجيع الصادرات وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها (دادن و زاوية، 2016، صفحة 10):

- درجة مرونة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير بمعنى يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية؛
- درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- كما أن تخفيض الصرف الأجنبي غالبا ما يناقش بصيغ "مارشال-لينر" التي تنص على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى جعل ميزان المدفوعات لذلك البلد المنخفض في وضع أسوأ إذا كان مجموع القيم المطلقة لمروونات الطلب على صادرات البلد ومستورده أكبر من واحد.

4.2. آثار تعديل سعر الصرف:

تشير تجارب العديد من البلدان التي لجأت إلى تخفيض عملاتها المحلية لاسيما في ظل غياب الشروط السالفة الذكر إلى أن تلك العملية في الغالب تؤدي إلى بعض الانعكاسات السلبية التالية (بن خو، 2016، الصفحات 31-32):

- ارتفاع الأسعار في داخل البلد، وبالتالي انخفاض المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، ومن ثم تدهور الثقة في قيمة العملة المحلية؛
- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- تزايد مدفوعات الديون الخارجية، مما ينعكس سلباً على رصيد ميزان المدفوعات؛
- لجوء الأفراد المقيمين إلى ادخار عملات أجنبية بدلا من العملات المحلية وميولهم إلى الاستهلاك؛
- انخفاض معدل ادخار الوطني، مما ينعكس سلباً على إمكانية تمويل المشاريع التنموية.

4. مفهوم ومكونات ميزان المدفوعات:

1.4. مفهوم ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة للتحليل الاقتصادي من أجل معرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير. كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل للعمليات التجارية لأي دولة مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية (الوافظ الوزاني و حمين الرفاعي، 2008، صفحة 372). وكذلك يعتبر ميزان المدفوعات بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات، وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلية والخارجية من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة (بوقوق و يوسف، 2016، صفحة 89)

كما يتكون ميزان المدفوعات من عدة حسابات نذكر منها (كامل آل شيب، 2012، صفحة 79).

- **الحساب الجاري:** يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية أو التي تتم بصورة دورية من السلع، الخدمات والتحويلات بدون مقابل (الهبات والإعانات) خلال فترة إعداد الميزان.
- **حساب رأس المال:** يقسم حساب رأس المال إلى حساب رأس المال طويل الأجل ويشمل الديون أو الحقوق التي تستحق بعد فترة زمنية أطول من سنة وكذلك الاستثمار المباشر، وتفيد هذه الأخيرة في ميزان المدفوعات في الجانب المدين باعتبارها تصدير لرأس المال طويل الأجل، ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل.
- **حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي:** ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو النقصان.
- **حساب السهو والخطأ:** يقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج، أي كل عملية تسجل في الجانب المدين والجانب الدائن وبذلك فإن الميزان يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية، ولكن في بعض الحالات لا يحصل توازن نتيجة صعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن كل المعاملات الدولية التي تدخل وتخرج منها، وهكذا فإن حصول تباين بين أرصدة الدائنة والمدينة سواء حصول سهو في إدخال المعلومات أو خطأ في التقدير، لذلك يستوجب إدخال بند يدعى بالموازنة أو حساب السهو والخطأ يتم الاستعانة به لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات.

2.4. خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:

يتميز ميزان المدفوعات الجزائري بخصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها، منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد وهذا راجع للاستعمار. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري (الحبيب، 1992، صفحة 32):

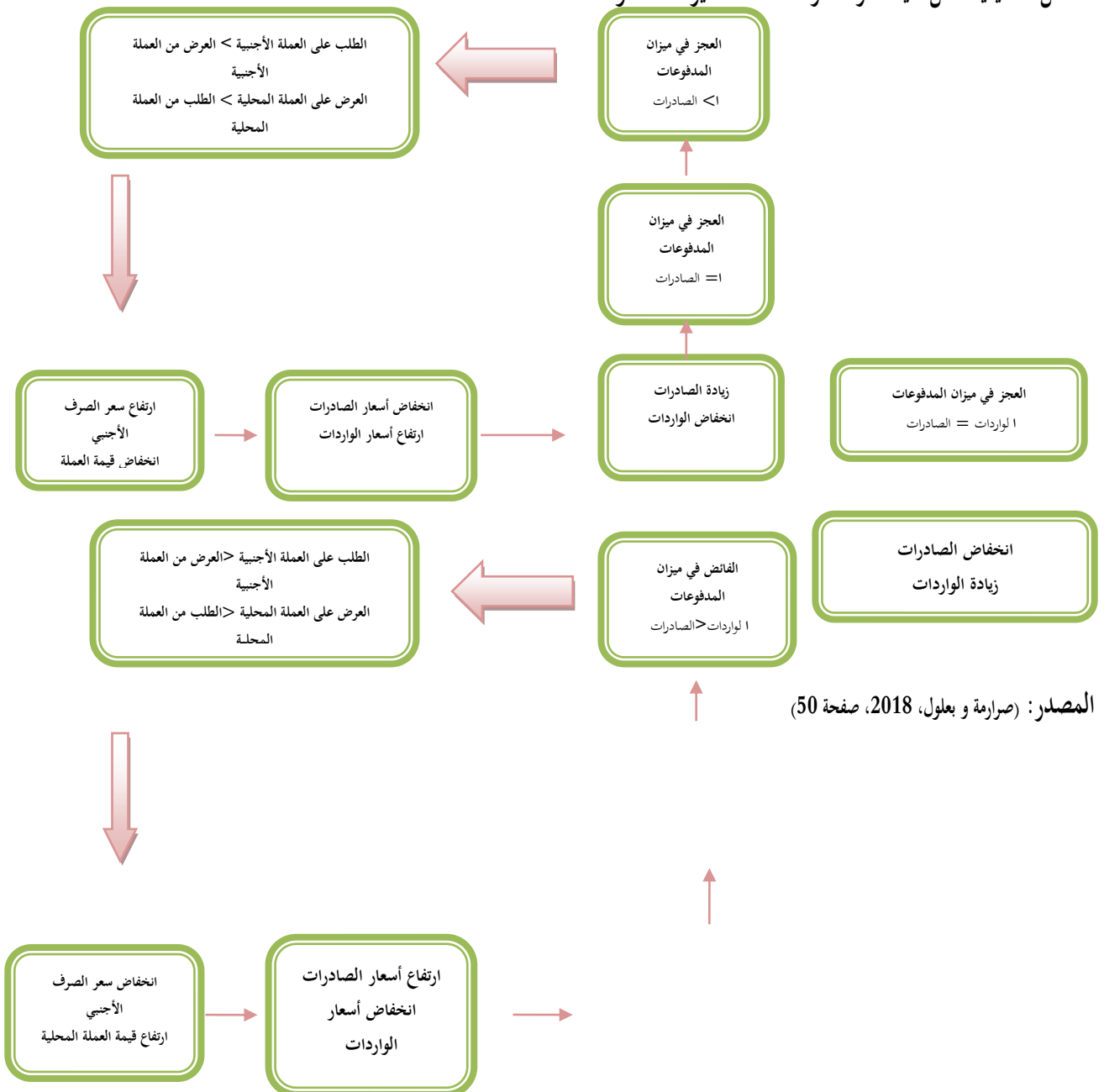
• التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية،

• التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

3.4. العجز في ميزان المدفوعات

يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال الفترة محددة أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت، كما يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين (صرامة و بعلول، 2018، صفحة 50).

الشكل 1: كيفية عمل آلية سعر الصرف كمحدد لميزان المدفوعات



المصدر: (صرامة و بعلول، 2018، صفحة 50)

5. دراسة تحليلية وقياسية لميزان المدفوعات وتطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:

1.5. دراسة تحليلية لأداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019:

في فترة التسعينات بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية وهذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني والتي كان لها أثر بالغ على الوضع العام لميزان المدفوعات، وأن تراكم الاحتياط الرسمي للصرف الأجنبي بنسب متزايدة منذ بداية الألفية الجديدة مكنت الدولة من تغطية حجم الواردات المختلفة من السلع والخدمات، كما جعلتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الديون المترتبة عليها، كل هذه العوامل ساعدت الدولة على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة، وهو لشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009، يرتبط استقرار ميزان المدفوعات الجزائري بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي، كما أنه يمتاز بحساسية شديدة لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف.

الجدول 1: تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف دولار أمريكي مقابل دينار جزائري خلال الفترة (1990-2019)

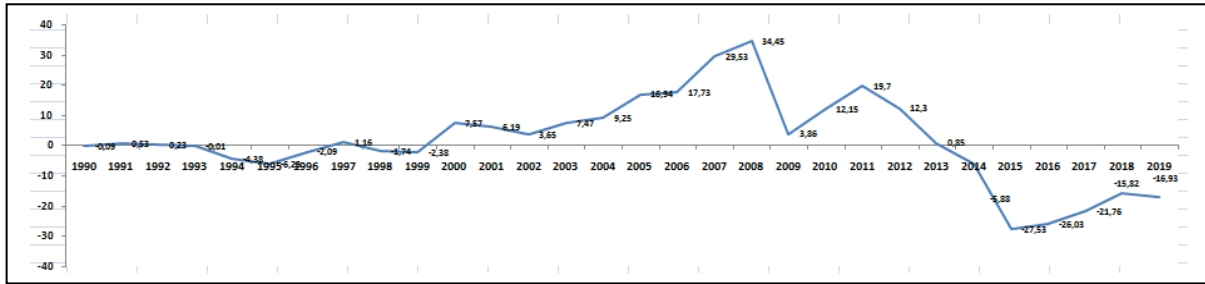
الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رصيد م. م	0.09	0.53	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2,38
دولار/د.ج	12.1	17.7	21.8	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد م. م	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53	34.45	3.86
دولار/د.ج	75.2	77.22	79.68	77.39	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	*2018	*2019
رصيد م. م	12.1	19.70	12.30	0.85	-5,88	27.53	-26.03	21.76-	-15.82	-16,93
دولار/د.ج	74.4	72.85	77.55	79.38	87,90	107,1	100.52	114.93	118,29	119.15

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات التالية

- تقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2002 ص 03
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05 ديسمبر 2008 ص 15
- التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " لسنة 2018 ص 164.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 مارس 2019 ص 15.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49 مارس 2020 ص 15.

الشكل 1: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2019) الوحدة: مليار دولار
الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

يتبين لنا من الجدول والشكل رقم (01) أن ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2019) مر بثلاث مراحل تميزت بتسجيله مرتين سالبتين تخللت هما مرة واحدة لرصيد موجب، ومنه يمكن حصر المراحل الثلاث كالآتي:

• المرحلة الأولى " أقل عجزا " (1990-1999):

عرفت هذه الفترة تدهور ميزان المدفوعات بتسجيله لرصيد سالب هذا راجع إلى انهيار أسعار البترول بإضافة إلى تدهور الوضع الأمني في الجزائر آنذاك، باستثناء سنتي (1992 و1997) سجل ميزان المدفوعات رصيدا إيجابيا محتشم حوالي (0.23 و1.16) مليار دولار أمريكي بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الحكومة الجزائرية من خلال انتهاج سياسة اقتصادية لكبح الواردات وهدف من هذا الإجراء هو تقليص فاتورة الاستيراد للمواد الاستهلاكية، غير أنه سجلنا في ثلاث سنوات (1993، 1994، 1995) عجز مستمر وحاد في نفس الوقت بلغ حوالي (-0.01، -4.38، -6.32) مليار دولار أمريكي على التوالي، وهذا عقب اتخاذ إجراءات الخاصة بتحرير قطاع تجارة خارجية إضافة إلى ارتفاع تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي نتيجة تخفيض قيمة العملة، وما بين سنتي (1996-1997) لاحظنا أن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسنا وانتقل من رصيد سالب (-2.09) مليار دولار إلى رصيد موجب (+1.16) مليار دولار وهذا التحول يفسره تحسن رصيد الحساب الجاري الخارجي بسبب ارتفاع أسعار البترول.

غير أنه في عام 1999 بالرغم من تجاوز الجزائر أثار الهزة العنيفة التي تعرضت لها أسعار النفط سنة 1998 إلا أن ميزان مدفوعات سجل مرة أخرى رصيد قيمة أقل سالبة (-2.38 م. د) مقارنة بالسنوات السابقة وطبيعة الهزة المفاجئة في هذه المرحلة.

• المرحلة الثانية " انتعاش وفائض " 2000-2012:

أما خلال هذه الفترة وبسبب انتعاش أسعار النفط ووصولها إلى مبالغ قياسية فقد عرف ميزان المدفوعات فائضا مستمرا، وعلى غرار كل الدول العالم بسبب وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 الجزائر هي الأخرى تعرضت الأوضاع الاقتصادية الخارجية للضعف مقارنة بنفس الدرجة التي كانت عليها سنة 2000، وفي سنة 2004 ضوء أسعار النفط من جهة، وتنفيذ الحكومة الجزائرية لخطة الانتعاش الاقتصادي بتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية (تخفيض الرسوم الجمركية) من جهة أخرى، أدت هذه السياسة ارتفاع وارداتها بنسبة 35% مقارنة بسنة 2003، مما سجلنا انتعاش محسوس في رصيد ميزان المدفوعات.

ونشير أن ميزان المدفوعات ومنذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 حقق فوائضا قياسية وهذا راجع لانتعاش أسعار النفط وارتفاع صادراتها النفطية للعام الثالث على التوالي، وبسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) سنة 2008، وأثر الركود في الاقتصاد العالمي وأثاره على أسعار المواد

الأولى وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية تحول فائض في رصيد ميزان المدفوعات (2008) إلى انهيار مستمر وصل إلى أقل قيمة (3.60) مليار دولار أمريكي خلال هذه المرحلة، ليعاود تحسن أداء ميزان المدفوعات على مدار سنوات (2010، 2011، 2012) على التوالي يرجع إلى التغييرات والإصلاحات الاقتصادية العميقة التي شاهدها الجزائر بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب العالمي على النفط من حصة الجزائر وارتفاع أسعاره أثر بشكل إيجابي وزيادة الإيرادات في ميزان المدفوعات الجزائري الذي عرف انتعاشا في هذه المرحلة خصوصا.

● المرحلة الثالثة " أكثر عجزا " 2013-2019:

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل وأسوأها في أداء ميزان المدفوعات الجزائري بحيث نسجل تراجع رهيب ومتدهور واستمرار عجزه بسبب ارتباط ميزان المدفوعات مرتبط بتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف، وبالتالي يخضع إلى التغييرات في الوضع الاقتصادي الدولي، وذلك راجع لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية بشكل مفرط، ومع تراجع الصادرات البترولية سجل عجزا حادا

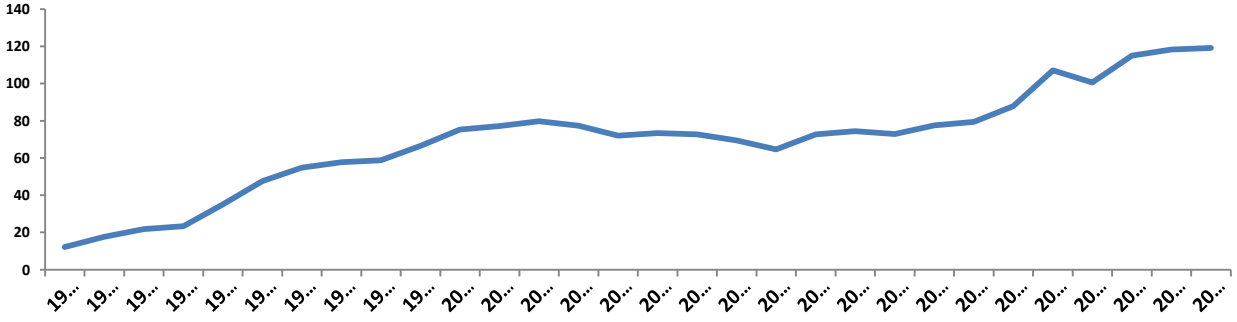
● وفي ظل التطورات التي حصلت أسفرت تعاملات الجزائر مع العالم الخارجي عن زيادة العجز الكلي لميزان المدفوعات ليبلغ سنة 2015 إلى أكبر قيمة سالبة (-27.03) مليار دولار أمريكي لرصيده في هذه المرحلة بالذات، كما شهدت سنة 2016 استمرار تأثر ميزان المدفوعات الجزائري ببقاء أسعار النفط العالمية عند أسعار منخفضة مما أدى لتراجع الإيرادات المحصلة من الصادرات السلعية للجزائر واستمر كذلك العجز في الميزان التجاري للعام الثاني على التوالي، أما في سنة 2017 استفاد أداء ميزان المدفوعات الجزائري من التحسن النسبي وبقائه في وضعية العجز رغم تحسن وضعية الميزان التجاري بسبب تحسن الذي عرفته الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام مقارنة بالسنوات الفارطة، أما خلال سنتي 2018 و2019 فقد انعكست الزيادة الملحوظة التي شاهدها أسعار البترول العالمية على وضعية الميزان المدفوعات الأمر الذي أدى ارتفاع العجز بالميزان التجاري مع زيادة كذلك العجز في ميزان الخدمات والدخل وصافي التحويلات، لإشارة بالنسبة لسنة 2020 وكما كان متوقعا انكماش العجز ولكن بنسبة ضئيلة بسبب تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.7% وزيادة عجز ميزان الخدمات والدخل بنسبة 9.2% مع انكماش العجز في الميزان الجاري بنسبة 1.4% وهذا راجع إلى أثار الأزمة الصحية جراء انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) وانكماش نشاط قطاع المحروقات، الخدمات التجارية والصناعية في الجزائر.

وعلى صعيد التوقعات لعام 2021 يتوقع انتعاش ميزان المدفوعات الجزائري بسبب انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة وتجاوز الاقتصاد الوطني ككل صدمات إجراءات الحجر الصحي والغلق الاقتصادي للدول العالم من جهة أخرى.

2.5. دراسة تحليلية لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

الشكل 2: تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

يتضح من الشكل رقم 02 أعلاه أن تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مر بعدة مراحل منذ سنة 1990 الى غاية سنة 2019 يمكن تلخيصها كما يلي:

المرحلة الأولى (1990-1994): تميزت هذه المرحلة بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية بسبب الشروط المفروضة آنذاك من الصندوق النقد الدولي والذي تم الاستنجاد به عقب أزمة 1986، وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة مما أدى إلى حصول نوعا ما توازن في الموازنة العامة مع تآكل في الاحتياط العملة الصعبة واستمرت الحكومة في تخفيض قيمة العملة المحلية إلا أن وصل الدولار الواحد يعادله 21.8 دج سنة 1992، وما بين سنتي 1993-1994 حدث نوعا ما استقرار نسبي في قيمة العملة الوطنية وتم إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي والذي تضمن إصلاحات هيكلية واسعة أدت مرة أخرى لجوء الحكومة وبالضغط من وصاية صندوق النقد الدولي إلى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري من 23.4 دج مقابل الدولار سنة 1993 إلى 35.6 دج سنة 1994

المرحلة الثانية (1995-2000): خلال هذه الفترة اتبعت الحكومة وصاية بنك الجزائر مباشرة سياسة مرنة لإدارة الصرف وتحديد سعره يوميا عن طريق عقد جلسات يومية يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات بناء إلى العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية خلال كل جلسة في ظل توفر العملة الصعبة، حيث سجلنا تدهور قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى بشكل رهيب إلا أن وصل الدولار الأمريكي في أعلى مستوياته سنة 2000 لم تعرفه الدولة الجزائرية من قبل (75.26 دج لكل د أ).

المرحلة الثالثة (2001-2004): استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات متفاوتة وهذا راجع إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأوروو يكمن السبب الرئيسي وراء هذا التراجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث انخفضت قيمة العملة الوطنية (دج) مقابل الدولار الأمريكي من 75.26 دج سنة 2000 إلى 77.39 دج سنة 2003.

المرحلة الرابعة (2005-2008): في بداية سنة 2004 شهدت أسعار النفط تحسنا كبيرا حيث تعدت 68 دولار للبرميل، هذا ما زاد من حجم الصادرات البترولية الجزائرية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث ارتفع من قيمة 72.06 في سنة 2004 إلى 64.05 سنة 2008.

المرحلة الخامسة (2009-2014): تميزت سنة 2008 في حدوث الأزمة المالية (الرهن العقاري) التي ضربت دول العالم، أثرت هذه الأزمة على سوق النفط والذي هو آخر عرف عدة تقلبات من حوالي 150 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 40 دولار سنة 2009، وعلى غرار انخفاض عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 72.64 دج إلى سنة 2009 إلى 87,90 دج سنة 2014.

● **المرحلة السادسة (2015-2019):** في هذه الفترة عرفت قيمة العملة الوطنية تدهور رهيب وصلت إلى أسوأ مستوى لها منذ الاستقلال وهذا بسبب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط من جهة وبروز أزمة صحية فيروس كورونا (كوفيد19) من جهة أخرى، مما تترتب عنها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا راجع انكماش في الطلب الناتج عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي. وفي ظل التطورات الصحية والاقتصادية الحاصلة تعرضت هي الأخرى سوق الصرف الأجنبي إلى ضغوطات حادة ناتجة عن تراجع العرض للعملة الأجنبية على إثرها تراجعت قيمة العملة الوطنية بنسبة قاربت 10% عام 2019 وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكرها أهمها ما يلي (دردوري و لقيطي، 2017، صفحة 134):

- سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31%، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991؛
- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، كان الهدف من التخفيض تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد؛
- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 1914 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المنتجات المستوردة، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته؛
- استخدام السلطات الجزائرية تخفيض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مؤخرا.

3.5. الدراسة القياسية للعلاقة الموجودة بين ميزان المدفوعات الجزائري وسعر الصرف خلال الفترة 1990-2019:

إن معطيات الدراسة هي عبارة عن سلسلتين زمنييتين، الأولى تمثل تطور أداء ميزان المدفوعات والثانية تمثل تطور قيم سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وذلك خلال الفترة الدراسة (1990-2019)، باعتبار الدراسة هذه علاقة التبعية بين السبب والنتيجة بين المتغيرات المعروضة في شكل سلاسل زمنية، هي واحدة من أعقد المسائل في النموذج القياسي باعتبار أن كل حد من حدود السلسلة الزمنية يخضع إلى ثلاث مكونات: التقلبات الدورية والفجائية، الاتجاه العام والمكون العشوائي، ولهذا سنعتمد على نموذج الانحدار البسيط في دراسة هذه العلاقة، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) مع الاستعانة ببرنامج (EViews 12).

● تكوين النموذج القياسي:

- **متغيرات الدراسة:** تتمثل متغيرات محل الدراسة في كل من:

- **المتغير المستقل:** والمتمثل في ميزان رصيد المدفوعات ونرمز له بالرمز (X).

- **المتغير التابع:** والمتمثل في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي ونرمز له بالرمز (Y).

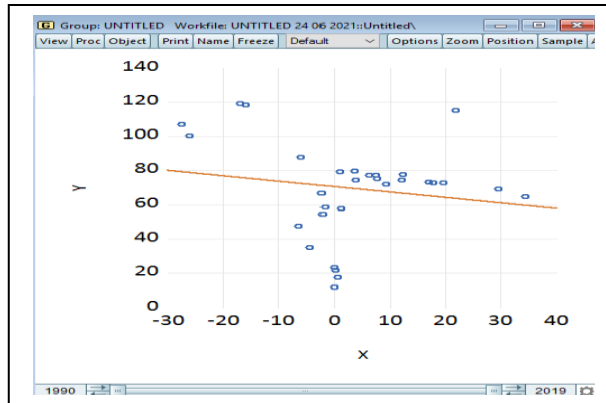
وباعتماد على معطيات الجدول رقم (01) المذكور أعلاه وباستعانة ببرنامج (EViews 12) نحصل على جدول جديد يعتمد عليه في مواصلة الدراسة القياسية للنموذج:

Year	Y	X
1990	12.7	-0.09
1991	17.7	0.53
1992	21.5	0.23
1993	23.35	-0.01
1994	35.06	-4.38
1995	47.66	-5.32
1996	54.75	-2.09
1997	57.71	1.16
1998	58.74	-1.74
1999	66.57	-2.38
2000	75.26	7.57
2001	77.22	6.19
2002	79.68	-3.65
2003	77.39	7.47
2004	72.06	9.25
2005	73.36	16.94
2006	72.64	17.73
2007	69.36	29.53
2008	64.56	34.45
2009	74.4	3.86
2010	74.4	12.15
2011	72.85	19.7
2012	77.55	12.3
2013	79.38	0.85
2014	67.9	-5.88
2015	107.13	-27.53
2016	100.52	-26.03
2017	114.93	21.76
2018	118.28	-16.87

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم (01) وباستعانة ببرنامج (EViews 12)

• توزيع النموذج القياسي:

من اجل تكوين المعادلة التي تعبر عن العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، يجب تمثيل المعطيات الخاصة بتطور المتغيرين (المؤشرين بيانيا) إذا نقوم بدراسة درجة استقرارهما، أي نقوم قبل كل شيء برسم شكل الانتشار للنقاط الهندسية لقيم (x_i, y_i) نحصل على المنحنى الطبيعي لتطور رصيد ميزان المدفوعات (X) نتيجة لتغير سعر الصرف (Y) كما يسمح لنا المنحنى بالتعرف على طبيعة الاتجاه العام لتطور العلاقة المدروسة.



المصدر: من إعداد الباحثين باستعانة ببرنامج (EViews 12)

والشكل أعلاه يوضح لنا المنحنى الطبيعي لتطور رصيد ميزان المدفوعات نتيجة لتغير سعر الصرف، وفقا للمعطيات الجدول السابق نلاحظ أن شكل الانتشار عبارة أن تشتت نقاط وغير مستقرة وتختلف تماما عن خط مستقيم وبالتالي يمكن الاعتماد على فرضية أن سعر الصرف ليس بالمتغير الوحيد يؤثر في رصيد ميزان المدفوعات ويمكن إثبات ذلك من خلال إجراء اختبارات على النموذج.

• تقدير واختبار النموذج:

باستعمال المعطيات المتوفرة عن السلسلتين لتطور رصيد ميزان المدفوعات (X) نتيجة لتغير سعر الصرف (Y) خلال الفترة (1990-2019) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) سوف نقوم بتقدير النموذج وذلك باستعانة دائما ببرنامج (EViews 12).

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED 24 06 2021::Untitl...

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Estimation Command:
=====

LS X Y C

Estimation Equation:
=====

X = C(1)*Y + C(2)

Substituted Coefficients:
=====

X = -0.0820593831047*Y + 8.90294209724

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED 24 06 2021::Untitl...

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: X
Method: Least Squares
Date: 06/24/21 Time: 10:19
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Y	-0.082059	0.094776	-0.865823	0.393
C	8.902942	7.079389	1.257586	0.216

R-squared 0.026075 Mean dependent var 3.20400
Adjusted R-squared -0.008708 S.D. dependent var 14.2142
S.E. of regression 14.27613 Akaike info criterion 8.21936
Sum squared resid 5706.624 Schwarz criterion 8.31260
Log likelihood -121.2909 Hannan-Quinn criter. 8.24926
F-statistic 0.749650 Durbin-Watson stat 1.02096
Prob(F-statistic) 0.393946

المصدر: من إعداد الباحثين باستعانة ببرنامج (EViews 12)

● تقييم معنوية النموذج:

لتقييم معنوية النموذج نتطرق إلى اختبار فيشر (f)، وهذا الاختبار يسمح لنا باختبار الفرضية H_0 حول الطبيعية للنموذج، من خلال حساب f_c ونقارنها مع قيمة f_t الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوبة (0.05) ودرجة الحرية (m, n-m-1). حيث m تمثل عدد المتغيرات المستقلة، وقيمة f_c نستنتجها مباشرة من الجدول أعلاه أو نحسبها وفق العلاقة التالية:

$$f_c = r^2/m / 1 - r^2 / (n-m-1) = 0.0260 / 1 - 0.0260 / (30-1-1)$$

$$f_c = 0.74$$

ومنه f_c المحسوبة:

$$f_t(0.05)(1.28) = 4.20$$

ولدينا f_t الجدولية:

نلاحظ ان $f_c < f_t$ ، إذن نقبل الفرضية العدم H_0 ، ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، وتعني عدم وجود علاقة خطية جوهرية (علاقة ضعيفة جدا) بين المتغير التابع والمستقل وان صيغة النموذج لم تكن موفقة

● تحليل النتائج:

- من النموذج المقدر أعلاه باستعانة ببرنامج (EViews 12) يتضح لنا أن المعلمة (b) والتي تمثل الحد الثابت، تشير إلى عندما تكون نسبة سعر الصرف معدوم، فإن نسبة رصيد ميزان المدفوعات تكون في حدود (0.08%)، أما معلمة سعر الصرف (a) والمقدرة بـ (-0.08) تشير إلى أنه عندما يتغير سعر الصرف بنسبة (1%) يتغير رصيد ميزان المدفوعات بنسبة (0.86%) وهذا في الاتجاه المعاكس

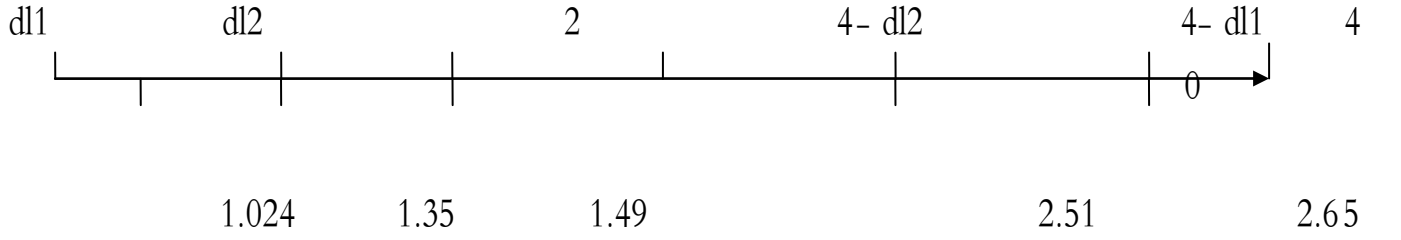
- بالنسبة لمعامل الارتباط بالنتيجة هذه المسجلة (-0.0086) نستطيع القول أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات علاقة ضعيفة جدا نوعا ما، وهي علاقة طردية بين رصيد ميزان المدفوعات وقيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) في المقابل وجود علاقة عكسية بين رصيد ميزان المدفوعات سعر الصرف العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).

- بالنسبة لمعامل التحديد فان نتيجة (0.0261) تعني بأن (2.6%) فقط من التغير الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات يرجع سببه إلى التغير في سعر الصرف، أما

الباقى (97.4%) فهي ترجع إلى عوامل (متغيرات) تابعة أخرى (رصيد الميزان التجاري، حساب رأس مال، ميزان الخدمات والدخل وصافي التحويلات) وهذا بينه تشتت نقاط في المنحنى التوزيع الطبيعي وبالتالي نؤكد على أن هذه متغيرات تؤثر في رصيد الميزان المدفوعات التي لم تكون محل هذه الدراسة.

- الدراسة بينت أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ضعيف في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين التغير في رصيد ميزان المدفوعات والتغير في سعر الصرف نتيجة لوجود ارتباط ذاتي موجب (1.024) بين الأخطاء وهذا ما يوضحه اختبار ديون-وتسون (Durbin-Watson) من الجدول أعلاه الخاص برنامج (EViews 12) والتمثيل البياني التالي:

لدينا: n=30 ومنه: dl1=1.35، dl2=1.49



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (EViews 12) من خلال التمثيل البياني يتبين لنا:

- المجال [0 ، dl1] :منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب.

- المجال [dl1 ، dl2] :منطقة الشك وتسمى منطقة عدم اتخاذ القرار.

- المجال [dl2 ، 4-dl2] :منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي لأخطاء يعني قبول الفرضية الصفرية H0

- المجال [4-dl2 ، 4-dl1] :منطقة الشك وتسمى منطقة عدم اتخاذ القرار.

- المجال [4 ، 4-dl1] :منطقة وجود ارتباط ذاتي سالب.

ومنه قيمة (DW) للنموذج المدروس (1.024) وبالتالي موجودة في منطقة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء موجب.

- كما لا يمكننا في أي حال من الأحوال الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤ بقيمة رصيد ميزان المدفوعات في المستقبل انطلاقا من قيم سعر الصرف في المستقبل وهذا راجع إلى عدم وجود علاقة خطية مباشرة ووحيدة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من جهة، ونشير على أن سعر الصرف يمارس تأثيرا شديدا على عوامل اقتصادية أخرى، كحجم المبادلات التجارية أو أسعار النفط حيث نجد أنها هذه الأخيرة تؤثر بشكل واضح في توازن واختلال رصيد ميزان المدفوعات.

6 الخاتمة:

لم يكن الغرض من استخدام الدول لسياسة سعر الصرف القضاء على اختلالها الخارجي وإنما تهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة. وكانت الجزائر من بين الدول التي قامت بتغيير تدريجي لسياسة صرفها، الجدير بالذكر أن أي تغيير في أسعار الصرف التي تحدث تلقائيا نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف لها أثر كبير على ميزان المدفوعات.

وفي إطار سعي الجزائر لتحسين اقتصادها واندماجها في الاقتصاد العالمي وتحسين ميزان مدفوعاتها عملت على زيادة صادراتها خارج المحروقات كونها تمتلك قدرات هائلة تمكنها من التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لهوض بالاقتصاد الوطني.

- اختبار الفرضيات:

● **الفرضية الأولى:** صحيحة والتي نؤكددها عن طريق انتهاج الدولة لسياسة تخفيض العملة المحلية التي تزيد من الصادرات المحلية وتحد من الواردات الأجنبية، لكن هذا لن يتحقق إلى بتوفير شروط هامة تتعلق بمرونة كل من الصادرات والواردات وكذا الجهاز الإنتاجي مع فرض الرقابة على الصرف.

● **الفرضية الثانية:** أثبتت الدراسة على صحة الفرضية من خلال وجود علاقة طردية بين قيمة العملة المحلية ورصيد ميزان المدفوعات بحيث ان انتعش تنعش قيمة العملة الوطنية وان احتل رصيد ميزان المدفوعات تنخفض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) في المقابل وجود علاقة عكسية مع قيمة العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).

● **الفرضية الثالثة:** والتي عبرت عنها الدراسة القياسية وأثبتت صحتها وجدنا أن سعر الصرف ليس متغير الوحيد الذي يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات بل وجود متغيرات تابعة أخرى مؤثرة.

- نتائج الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا استخلصنا النتائج التالية: يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعميم أمر في غاية التعقيد سواء كان هذا التنظيم منظم أو غير منظم، كما أن له شروط يجب أن تتوفر في الدولة العازمة على التحول، حيث يجب أن يكون لديها احتياطي كافي من الصرف ويجب عليها أن تضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف.

● يظهر لنا أن ميزان المدفوعات أنه المركز المالي لدولة اتجاه العالم الخارجي، كونه يعتبر دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكنه مختلفا من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان، وقصد استرجاع الميزان لتوازنه لا بد على الدولة أن تتحكم جيدا في السياسة النقدية والمالية.

● إن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من الأزمات نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.

- التوصيات:

● تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تمتلك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الاستخراجية والصناعة التقليدية، السياحة

● القضاء على الأسواق الموازية للصرف كعامل لتدهور الدينار الجزائري وكسب ثقة المستثمر، إضافة إلى تنوع الاحتياطات من العملات الأجنبية.

● العمل على تطوير سوق الصرف الأجنبي، وذلك من أجل تحديد الدينار الجزائري حسب السوق العرض والطلب.

إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطارات الساهرة على توجيهه وتسيير الأموال، مع الإلحاح على استئثار أصحاب الاختصاص والباحثين الاقتصاديين.

قائمة المراجع

1. ابراهيم نعمة الله نجيب. (2013). النظرية الاقتصادية (الاقتصاد التحليلي الجمعي) (المجلد طبعة 1). الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
2. ابوالسعود محمود فوزي. (2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات (المجلد طبعة 1). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
3. بخاري حلوموسى. (2010). سياسة سعر الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (المجلد طبعة 1). بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
4. جمال الدين بريقوق، ومصطفى يوسف. (2016). الاقتصاد الدولي. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
5. خالد الواصف الوزاني، وأحمد حمين الرفاعي. (2008). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان، الاردن: دار الوائل للنشر والتوزيع.
6. خلف فليح حسن. (2004). التمويل الدولي (المجلد طبعة 1). عمان، الاردن: مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع.
7. دريد كامل آل شبيب. (2012). المالية الدولية. دار اليازوري للنشر والتوزيع.
8. زينب حسن عوض الله. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. الفتح للطباعة والنشر.
9. صليحة بن طلحة، وبوعلام معوشي. (01 جوان، 2018). تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح. دراسات اقتصادية، 18 (1)، الصفحات 107-134.
10. عبد الباقي بولوز، وحسين بن الطاهر. (2015). دراسة قياسية لتكبيبة الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض قيمة الدينار. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2 (8)، الصفحات 141-156.
11. عبد الوحيد صرارمة، ونوفل بعلول. (30 ديسمبر، 2018). قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2016. مجلة المالية وحوكمة الشركات، 2 (2)، الصفحات 44-66.
12. عبد الوهاب دادن، ورشيدة زاوية. (ديسمبر، 2016). تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن وإحتلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية (03)، الصفحات 07-18.
13. كاظم الحبيب. (أكتوبر، 1992). الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة - ب. بحوث إقتصاد العربية، صفحة 32.
14. لحسن دردوري، ولخضر لقلطي. (01 مارس، 2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 1 (1)، الصفحات 142-125.
15. يوسف بن ختنو. (2016). العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر - . مذكرة ماجستير. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر